اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 21-12-2008 | رقم العـدد: 14790 | رقم الصفحة: 26 | مسلسـل: 95 | رقم القصاصة: 1

ابن حميد مبدياً رأيه في المدن : "لسنا مشككين .. لسنا قلقين .. لسنا خائفين"

أعضاء في الشورى: المدن الاقتصادية ترسم مستقبل الاقتصاد الوطني عبر تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المتوازنة

الرياض – أحمد بن حمدان:

أكد أعضاء في مجلس الشورى أن المدن الاقتصادية سترسم مستقبل الاقتصاد السعودي عبر تحقيقها تنويعاً لدخل المملكة بعد إنشائها، وإيجاد التنمية المتوازنة لمناطق المملكة الأقل نمواً.

وأشاروا إلى الآثار الإيجابية الاجتماعية التي تعود على المواطنين من إنشاء هذه المدن ومن ذلك توفير الوظائف والمرافق الخدمية المتطورة.

وقال هؤلاء إن إشراف خادم الحرمين الشريفين ومتابعته المستمرة لمراحل تنفيذ هذه المدن يدلل على أهمية تلك المشاريع وجدية المملكة في تنفيذها في الوقت المحدد، مطالبين المشككين في واقعية هذه المدن بالنظر إلى مدينتي الجبيل وينبع اللتين شكك البعض في إنشائهما.

وكان صالح بن حميد رئيس مجلس الشورى السعودي، قد أعرب عن ثقته في نجاح هذه المشاريع وتنفيذها في الوقت المحدد، قائلاً في تصريح له أعقب زيارة مدينة الملك عبد الله الاقتصادية العام الماضي: «نحن مشككين.. لسنا قلقين .. لسنا خائفين». إلى ذلك قال الدكتور أسامة أبوغراوة رئيس اللجنة المالية بمجلس الشورى، وممثل المجلس أمام اتحاد البرلمان الدولي: «أثمن اهتمام خادم الحرمين الشريفين بكافة مناطق المملكة وبمستوى واحد، وهذا كان واضحا وجليا أثناء كلمة الملك عبد الله التي ألقاها في أروقة مجلس الشورى، عندما أكد على اهتمامه بكافة أطياف الشعب وكافة مناطق المملكة القريبة والبعيدة».

رئيس مجلس الشورى

العتيبي: التجارب العالمية للمدن الاقتصادية في الصين وفرنسا تؤكد نجاحها في المملكة

كردي: انتظام عدد من الجامعات السعودية لتحقيق مفردات تواءب فرص العمل التي توفرها المدن الاقتصادية

أبوغزالة: إشراف خادم الحرمين على بناء المدن شخصيا يؤكد أهميتها لمستقبل الاقتصاد السعودي

اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 21-12-2008 رقم العـدد: 14790 رقم الصفحة: 26 مسلسـل: 95 رقم القصاصة: 2

وأضاف: «هذا الأمر كان واضحا وتجسد في هذه المدن الاقتصادية ومن ذلك إقامة مدينة اقتصادية في منطقة جازان وما يترتب على ذلك من إنفاق مبالغ كبيرة قدرها ١٠٠ مليار ريال، يدل على اهتمام الحكومة بهذه المنطقة ومواطنيها، حيث إن إقامة مثل هذه المدينة سيوفر وظائف كبيرة للسعوديين».

وأشار أبوغرارة إلى أن ما يؤكد على أهمية هذه المشاريع العملاقة لاقتصاد المملكة هو إشراف خادم الحرمين الشريفين شخصيا على تنفيذ هذه المدن ومتابعة أدق التفاصيل في ذلك، لما تمثله من أحد روافد الاقتصاد الكبيرة في مستقبل المملكة، وكشف هذه المشاريع عن أن الحكومة تركز على أن لا يكون النفط مصدرا وحيدا للدخل، فهذه المدن ستساهم في تنويع مصادر الدخل للوطن، إضافة إلى جذبها لاستثمارات أجنبية كبيرة.

وذكر أن هذه المدن الاقتصادية ستكون منطقة لاستقطاب الكفاءات السعودية وتطويرها، إضافة إلى إنعاش المدن المجاورة لها اقتصاديا، لافتا إلى أن القيمة المضافة التي ستجنيها المملكة من إقامة هذه المدن الاقتصادية هي أضعاف مضاعفة مما صرفته على بناء هذه المدن، وهذا ما يعود بمردود إيجابي كبير على الاقتصاد السعودي.

وتحدث أبوغرارة عن استضافة مجلس الشورى لمحافظ الهيئة العامة للاستثمار عمرو الدباغ في قترة سابقة، وقال: " أعضاء مجلس الشورى ناقشوا الدباغ مطولا عن المدن الاقتصادية، وأبان لهم المحافظ أن هذه المدن الاقتصادية واقعية والمملكة حريصة على إقامتها للآثار الإيجابية الكبيرة التي سيجنيها الاقتصاد السعودي من ذلك، خصوصا في استقطاب المواطنين وتشغيلهم، فمردودها ليس ماليا فقط، ولكنه يتجاوزه إلى أدوار اجتماعية ستقدمها هذه المدن الاقتصادية ومنها تطوير الخدمات الصحية والتعليمية ".

وأكد رئيس اللجنة المالية بمجلس الشورى على التجربة الثرية التي تمتلكها المملكة في إقامة مثل هذه المدن، ما يؤكد بإذن الله على نجاحها، ومن ذلك تجربة إقامة مدينتي الجبيل وينبع للصناعيين العملاقتين.

على الصعيد نفسه، قال المهندس أسامة كردي عضو مجلس الشورى: "ليس لدي أدنى شك بأهمية دور المدن الاقتصادية في رسم مستقبل اقتصاد المملكة، هذا الدور الإيجابي يأتي من عاملين مهمين هما الخبرات العالمية، حيث ذكر المسؤولون في الهيئة العامة للاستثمار أن المؤشرات التي بنيت على أساسها هذه المدن هي مستقاة من خبرات الدول الأخرى في هذا المجال وهناك خبرات عالمية مهمة في هذا الإطار، والعامل الآخر هو خبراتنا المحلية في هذا المجال وبخاصة في مدينتي الجبيل وينبع، حيث أنشئت هاتان المدينتان بشكل ناجح ونفعت اقتصاد البلد، حيث أدت إلى وصول الصادرات السعودية غير النفطية إلى ١٠٪ من إجمالي حجم الصادرات وكانت تقترب من ١٠٠ مليار ريال".

وأضاف: "لاشك أن هذه المدن تحقق مصلحة اقتصادية مهمة للوطن، وهي تنويع مصادر دخل المملكة، وهذا ما ركزت عليه خطط التنمية الأخيرة، وهذا شيء حققته مدينتا الجبيل وينبع نوعا ما، ولكن في هذه المرحلة المهمة لاقتصاد المملكة أرى أن المدن الاقتصادية ستقوم بدور كبير في تنويع مصادر دخل الوطن".

وتحدث كردي عن تجربة إنشاء مدينتي الجبيل وينبع وقارن بينها وبين إقامة المدن الاقتصادية، وقال: "إنشاء وتطوير مدينتي الجبيل وينبع كان من ميزانية الدولة، ولكن الوضع الآن اختلف فالقطاع الخاص السعودي أصبح قادرا على بناء مثل هذه المدن الاقتصادية".

وفيما يتعلق برؤية خادم الحرمين الشريفين عند أمره ببناء هذه المدن الاقتصادية، ذكر عضو مجلس الشورى أن الملك عبد الله بن عبد العزيز عودنا دائما على بعد النظر وعمق الطروحات وعلى الاهتمام المباشر والمتابعة المستمرة للمشاريع التي يأمر بها.

وزاد: "لاشك أن هناك مجموعة من الأمور التي شملتها رؤية خادم الحرمين فيما يختص بالمدن الاقتصادية من ذلك حاجة المملكة إلى تطوير مختلف مناطقها، فإذا نظرنا إلى كل مدينة اقتصادية أمر بإنشائها نجد أنها في مناطق مختلفة وتقل نموا واتكاد تكون بعيدة عن العمران، سواء كانت من المدن الأربع الحالية أو التي يتوقع إنشاؤها مستقبلا في شمال وشرق المملكة، فتطوير مختلف مناطق المملكة كانت جزءا رئيسيا من رؤية خادم الحرمين الشريفين عند أمره بإنشاء تلك المدن".

وتابع: "الأمر الآخر هو الاحتفاظ بمقدرات المملكة المالية في الداخل، عن طريق فتح أوجه استثمارات جديدة للمستثمرين السعوديين، لأنه عندما تتوفر لدى رأس المال المحلي فرص استثمار جيدة ونوعية فإنا فيه حماية له وتوفير فرص نجاح له كما في المدن الاقتصادية، وقد أثبتت الأزمة المالية التي ضربت العالم هذا العام العمق الحقيقي لرؤية خادم الحرمين الشريفين".

وأشار كردي إلى حرص الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله على إيجاد وظائف للسعوديين، وكذلك رفع مستوى نوعية الوظائف المتوفرة، وأن تكون مما تحتاج إلى مستوى أعلى من التأهيل والكفاءة، مبينا أن ذلك تبعه اهتمام من الهيئة العامة للاستثمار بالقوى العاملة وإقامة المنشآت التدريبية والتعليمية والاستثمار في ذلك.

وأكد أن رؤية خادم الحرمين الشريفين ركزت على الاستثمار في قطاعات غير تقليدية داخل المدن الاقتصادية، ومن ذلك قطاع البتروكيماويات استفادت من الميزة التنافسية للمملكة في هذا القطاع، وقطاع الصناعات المعرفية والقائمة على تقنية المعلومات، إضافة إلى قطاع النقل والصناعات اللوجستية، وكل مدينة من هذه المدن تركز على أحد هذه القطاعات وما شابهها.

وفيما يختص بمدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي في السعودية مع الفرص الوظيفية التي توفرها هذه المدن، قال كردي إن هناك انفتاحا كبيرا جدا من الجامعات السعودية على متطلبات المجتمع وعلى متطلبات التنمية ومشاريعها، ومن ذلك إنشاء جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية التي قد تلبي متطلبات المدن الاقتصادية وتتوافق مخرجاتها مع احتياجات هذه المدن إضافة إلى بقية الجامعات الأخرى.

ورد عضو مجلس الشورى على المشككين بقوله: " هذه المدن قد تكون تجربة جديدة على المملكة نوعا ما ولكنها ليست جديدة على العالم، حيث أثبتت نجاحاتها في دول مثل فرنسا والصين، لا تشككوا في هذه المدن كما حدث في السابق مع الجبيل وينبع اللتين شكلتا علامة فارقة في الصناعات البتروكيماوية بعد إنشائهما، ويجب التأكيد على أن القطاع الخاص لن يهمل رأسماله ولن يستثمر إلا بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي يستثمرفيها".

من جهته قال الدكتور عبد العزيز بن شافي العتيبي عضو مجلس الشورى، إنه من المؤكد أن المدن الاقتصادية قد تلعب دورا هاما في دعم اقتصاد المملكة في المستقبل خصوصا إن للمملكة بلد واسع ومترامي الأطراف ولا يزال هناك تباين في التنمية الإقليمية، سواء بين المناطق أو بين المراكز الحضرية والأرياف داخل كل منطقة، لذا فإنه إذا قدر لهذه المدن الاقتصادية أن تنشأ حسب ما خطط لها فإنها يمكن أن تساهم في دعم الاقتصاد الوطني والتخفيف من حدة التباين في التنمية الإقليمية.

وأضاف: "هذا يتطلب أن يكون التخطيط لإنشاء المدن الاقتصادية في إطار الاقتصاد الوطني ككل لضمان التنسيق والتكامل بين المشاريع الاقتصادية داخل المملكة ولتفادي التعارض الذي قد يحدث بين هذه المشاريع إذا لم يتم التنسيق بينها بشكل جيد وهذه النقطة في غاية الأهمية لأن الملاحظ في السنوات الأخيرة أن الشأن الاقتصادي مشتت بين عدة جهات حكومية في مقدمتها وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة المالية، الهيئة الملكية للجبيل وينبع، الهيئة العامة للاستثمار، وغيرها". وتابع: "إذا لم يكن هناك تنسيق جيد بين هذه الجهات فقد تكون هناك نتائج عكسية وعدم تكامل بين المشاريع الاقتصادية المحلية، ومن المؤكد إنه سيترتب على ذلك زيادة في هدر المال العام. أما فكرة المدن الاقتصادية فهي فكرة جيدة ويوجد في العالم نماذج ناجحة لمثل هذه الاستراتيجيات التنموية فنموذج الجبيل وينبع تعتبر نموذج ناجح مع وجود اختلاف بينه وبين فكرة المدن الاقتصادية الجديدة".

وذكر العتيبي أنه من النماذج الناجحة في الصين، حيث أنشئت في إحدى ضواحي مدينة شنجهاي منطقة مزدهرة وحولتها من منطقة متخلفة شبه مجهورة إلى منطقة مزدهرة تعتبر حاليا واجهة حضارية يفتخر بها الصينيون في غضون عقد من الزمن، مبينا أنه سبق له شخصيا زيارتها في إطار زيارة رسمية للصين وهي تعتبر تجربة ناجحة يمكن الاستفادة منها.

وتحدث عن أثر هذه المدن في تنويع مصادر دخل المملكة، وقال: "كما هو معلوم لا يزال الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل رئيسي على البترول كمصدر للدخل وكان ولا يزال تنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة هدفا رئيسيا في جميع خطط التنمية الخمسية، وبلا شك فإن أحد أهداف إنشاء هذه المدن هو تنويع مصادر الدخل الوطني ونقل التنمية إلى المناطق المزمع إقامة المدن الاقتصادية فيها ونتمنى أن يتم إنشاء هذه المدن بنجاح لكي يتحقق هذا الهدف الهام ومن المهم الإشارة إلى أن الأزمة المالية العالمية التي يمر بها العالم حاليا تعتبر نقطة تحول مما يستدعي إعادة النظر والتقييم لخطط هذه المدن لأننا أمام واقع اقتصادي جديد يختلف عن الواقع الاقتصادي عندما خطط لإنشاء هذه المدن".

وأضاف: " لا يعني بالضرورة الدعوة للتخلي عن فكرة المدن الاقتصادية وإنما المقصود إجراء تقييم ومراجعة شاملة لخطط المدن الاقتصادية والتأكد من أنها تتلاءم مع الواقع الاقتصادي الجديد ويجب التنويه إلى أنه مهما ساءت الأوضاع الاقتصادية العالمية فإنه سيتبع ذلك تعافي وازدهار للاقتصاد العالمي، وبمعنى آخر فإنه لا بد وأن هناك تحديات جديدة أفرزتها الأزمة المالية العالمية لا بد من تشخيصها والتعامل معها لضمان نجاح هذه المشروعات الاقتصادية وتحقيقها لأهدافها المتباغاة".

وفيما يختص برؤية خادم الحرمين الشريفين عند أمره بإنشاء هذه المدن كما يتصورها، قال العتيبي إنه من الواضح في رؤية خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - حرصه التام على تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وكان ذلك واضحا في أكثر من مناسبة ومن خلال خطاباته التي ألقاها أثناء زياراته لمناطق المملكة المختلفة، وكان له - يحفظه الله- تأكيدات متكررة في هذا الجانب، وتأتي فكرة إنشاء المدن الاقتصادية كإحدى الاستراتيجيات لتحقيق هذه الرؤية بالإضافة إلى الجوانب التنموية الأخرى من أبرزها إنشاء الجامعات والكليات في حواضر المناطق والمحافظات والحرص على توفير الخدمات لكافة مناطق المملكة بما يحقق التنمية فيها ويحقق الرخاء والرفاهية للمواطنين في كافة أرجاء المملكة.

ولفت عضو مجلس الشورى إلى أنه نظرا لأن المملكة بلد واسع ومترامي الأطراف فإنه لكي تعم التنمية كافة مناطقه يجب وجود مراكز نمو نشطة وفعالة في المناطق على أمل أن تتجح هذه المراكز في تنشيط التنمية في أطرها الإقليمية، ومن هنا جاءت فكرة المدن الاقتصادية بحيث تستثمر المزايا النسبية لكل منطقة ويتوفر لها الدعم من الجهات الحكومية لتشجيع الاستثمارات الخاصة، وبالتالي تحقيق التنمية في هذه المناطق.

وتابع: " إذا تحقق لهذه المشاريع النجاح فإن هذا سيقلل من حدة التباين التنموي بين المناطق ويسهم في تحقيق التوازن التنموي في الأقاليم المختلفة وهذا في غاية الأهمية لأنه سيخلق فرص عمل لأبناء المناطق ويحد من الهجرة الداخلية ويخفف الضغط عن المراكز الرئيسية مثل الرياض وجدة والمنطقة الشرقية".